

هل تدخل الرياض لرأب الصدع بين الحريري وجعج

بيروت - كشفت مصادر إعلامية لبنانية عن لقاء جمع السفير السعودي لدى بيروت وليد البخاري، رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجج في معراب، تم التطرق خلاله للأوضاع الداخلية المازومة في لبنان.

ويشير اللقاء من حيث توقيتته تكهنات عدة من بينها إمكانية استئناف السفير السعودي جهود رأب الصدع بين تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية حيث تشهد العلاقة بين الطرفين توترا، رغم القواسم المشتركة الكثيرة التي تربطهما. وأجرى السفير السعودي منذ عودته إلى لبنان، العديد من الزيارات واللقاءات شملت نظرائه من السفراء العرب والأجانب، في استطلاع للمواقف بشأن الوضع اللبناني، وتقول المصادر إن البخاري يبدو أنه خيّر البدء من معراب في مستهل جولته على القيادات السياسية اللبنانية.

ويصر لبنان بوضع غير مسبوق منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975/1990) في ظل انهيار مالي واقتصادي وشلل سياسي انعكس فشلا في تشكيل حكومة جديدة، منذ أغسطس الماضي.

وتقول أوساط سياسية متابعه إن الإشكال بين الحريري وجعجج يكمن في الأولويات لهذا لا يبدو أن أي من الطرفين حريص على الإقدام على الخطوة الأولى تجاه الآخر، فمجلس الوزراء المكلف يرى بأن الوضع المازوم يفترض تشكيل حكومة اختصاصيين بقيادته لوضع البلد على سكة الإصلاح.

في المقابل فإن لجعجج مقاربة أخرى حيث يعتبر أن الذهاب لانتخابات نيابية مبكرة ضرورة ملزمة لإنهاء احتكار القوى السياسية الراهنة للمشهد، معتقدا أن تشكيل حكومة جديدة لن يحقق أي فائدة مرجوة طالما يسيطر حزب الله وحليفاه التيار الوطني الحر وحركة أمل على المجلس التشريعي.

وكان نواب حزب القوات رفضوا المصادقة على تسمية الحريري لرئاسة الوزراء في خطوة أجمت التوتير بين الجانبين.

ويرى مراقبون أن دخول الرياض على خط الوساطة بين القوات والمستقبل قد يحقق اختراقا على مستوى العلاقة بينهما لاسيما وأن الوضع في لبنان يتدرج من سوء إلى أسوأ.

ويشهد لبنان لليوم السادس على التوالي مسيرات احتجاجية تندد بالأوضاع المعيشية، وقال البطريك الماروني، الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، الأحد، إن اللبنانيين صاروا لا يستطيعون شراء غذائهم وروائهم.

وأضاف الراعي "هناك من يتسائل لماذا ينجسر الشعب، ومن وراءه"، مضيفا "كيف لا يثور هذا الشعب وقد فرغ جيبه من المال، ولا يستطيع شراء خبزهم والمواد الغذائية والدواء، وتأمين التعليم والعلاج؟"

خطاب مظلومية انتخابي من حماس لمسح تاريخ الانقلاب والحكم

سوء إدارة حماس لقطاع غزة يضعف من رصيدها في الضفة



مستقبل على المحك

ويرى نشطاء معارضون لحماس داخل القطاع أن محاولات الحركة تلميع صورتها لن تنجح، حيث أن الغزيين ضاقوا ذرعا من سياساتها في إدارة القطاع على مدى السنوات الماضية، إذ يعاني معظمهم اليوم من الفقر والخصاصة إضافة إلى تضييقات الأجهزة الأمنية التابعة لحماس.

وبلغت النشاطات إلى أن ما يحدث في غزة سينعكس دون شك على مواقف سكان الضفة الغربية الذين لن يجازفوا بدعم الحركة، رغم تحفظاتهم الكثيرة على طريقة تسير السلطة الفلسطينية القائمة للوضع في مناطقهم. وتبدي حماس اهتماما خاصا بالضفة الغربية، حيث تسعى لفرص نفسها ضمن المعادلة في تلك الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها حركة فتح. ويقول مراقبون إن إسرائيل قد تكون فعلا قلقة من ذلك بالنظر لارتباط الضفة مباشرة بأمنها، لكن تل أبيب تعي أن التنسيق معها بشأن المنحة القطرية، إلى نتائج عكسية.

الانتخابات أمرا متوقعا، وسبق وأن اعتمدت مثل هذا الخطاب في آخر انتخابات فلسطينية في العام 2006، وقد لقي حينها صدى في الشارع الفلسطيني. ويشير المتابعون إلى أن الوضع اليوم مختلف، فالحركة فشلت فشلا ذريعا في إدارة قطاع غزة الذي سيطرت عليه عقب تلك الانتخابات بقوة السلاح، وهو ما انعكس على شعبيتها التي تسعى اليوم لترميمها عبر تدفق الدعم القطري.

ولفت هؤلاء إلى مفارقة غريبة؛ فإسرائيل التي تتهمها حماس اليوم بالسعي لعرقلتها في الانتخابات هي نفسها من فسحت المجال مؤخرا أمام عودة تدفق المال القطري إلى الحركة. وتسلمت الدوحة الشهر الماضي نص تخصيص منحة مالية بقيمة 360 مليون دولار لدعم غزة يتم صرفها على مدار عام 2021، في خطوة لا تخلو من اعتبارات انتخابية، وأكدت حكومة نتنياهو أنه تم التنسيق معها بشأن المنحة القطرية، وهو ما أثار ضجة داخل إسرائيل.

وأصدر الرئيس محمود عباس في منتصف يناير الماضي مرسوما حدد بموجبه مواعيد الانتخابات التشريعية في 22 مايو، والرئاسية في 31 يوليو، والجلس الوطني في 31 أغسطس. ولم تعلن الحركة بعد عن قرارها بشأن كيفية مشاركتها في الانتخابات التشريعية، إن كان ذلك ضمن قائمة مشتركة مع فصائل فلسطينية أم قائمة مستقلة، كما أنها تتحفظ على الإجراء، كما موقف حيال الاستحقاق الرئاسي، وبما كانت لديها نوايا لترشيح شخصية في صفوفها للمنصب في ما بدا أن الحركة تنتظر ما ستسفر عنه الأمور بالنسبة إلى التشريعية.

وتشكل الانتخابات فرصة كبيرة لحركة حماس لضمان تمثيل لها في النظام الفلسطيني "الشرعي"، وفي الحصول على مشروعية دولية تفتح لها المجال لفرص نفسها رقما لا يمكن تجاوزه في المعادلة الفلسطينية. ويرى متابعون أن محاولة حماس التسويق لوجود مساع لعرقلتها في

الضفة الغربية المقبلة. جاء ذلك خلال لقاء مع إعلاميين عبر تطبيق "زوم" نظمته "مجموعة الحوار الفلسطيني" (اجتماعية غير حكومية) حول الانتخابات المقبلة. وذكر بدران أن إسرائيل "حذرت قيادات حماس في الضفة الغربية من خوض الانتخابات الفلسطينية المقبلة، واعتقلت آخرين (لم يحدد عددهم) حرصا منها على عدم فوز الحركة".

وأضاف "جرت اتصالات من قبل المخابرات الإسرائيلية بقيادات ورموز الحركة في الضفة، وتم تهديدهم لحثهم على عدم الترشح للانتخابات أو المشاركة فيها أو دعم أي قائمة انتخابية".

وتابع بدران "إسرائيل حريصة جدا على عدم فوز حركة حماس وفصائل المقاومة في الانتخابات كونها لا تعترف بها، ولا تؤمن بالتنسيق الأمني ولا تقبل بالتفاوض معها". وأشار إلى أن "الاحتلال اعتقل 1500 قيادي من حماس خلال انتخابات عام 2006، ما يؤكد أنه لا يريد انتخابات بل يرغب في استمرار حالة الانقسام الفلسطيني".

ترتكز حماس في حملتها الانتخابية التي بدأت مبكرا على خطاب المظلومية الذي سبق وأن أتى أكله في آخر انتخابات فلسطينية في العام 2006، لكن كثيرين يشككون في قدرتها على النجاح هذه المرة حيث أن حكم الحركة لقطاع غزة لنحو 14 سنة كان كارثة على الفلسطينيين ليس فقط لجهة تكريس الانقسام، بل وأيضا ما آل إليه وضع القطاع.

غزة - تروّج حركة حماس لوجود مساع إسرائيلي تستهدف منعها من الفوز في الانتخابات الفلسطينية المقبلة، وتذهب إلى حد التلميح إلى تواطؤ السلطة بقيادة الرئيس محمود عباس في ذلك، في استيلاء لخطاب المظلومية الذي لطالما راھنت عليه الحركة لشد العصب الفلسطيني إليها.

وتحاول حماس التي نفذت في العام 2007 انقلابا على السلطة الشرعية في غزة وفرضت نفسها حاكما فعليا على القطاع، استخدام كل الأدوات والأساليب لتحقيق فوز في الانتخابات العامة، وقلب موازين القوى لصالحها مستغلة التشتت والضعف اللذين يخران غريمتها حركة فتح.

وتعتقد الحركة التي ساهمت سياساتها في زيادة معاناة سكان غزة وفي حصار القطاع لسنوات، اليوم وبشكل أساسي على خطاب المظلومية لكسب تعاطف الفلسطينيين، لاسيما المترددين الذين لم يجسموا بعد موقفهم من الطرف الذي سيدعمونه في الاستحقاقات الثلاثة التي تجري تباعا انطلاقا من مايو المقبل.



ويتبنى الذريعة المثلث لتحقيق ذلك هو التسويق لوجود أجندة إسرائيلية ترمي إلى عرقلة مشاركتها في الانتخابات، يدعمها في ذلك الإعلام الإسرائيلي وتصريحات بعض مسؤولي حكومة بنيامين نتنياهو الذين لا يتوانون عن التحذير من خطورة فوز الحركة في الاستحقاقات الانتخابية.

وقال عضو المكتب السياسي لحماس حسان بدران مؤخرا إن إسرائيل تحرض على عدم فوز الحركة في الانتخابات

تعديل وزاري في الأردن يستهدف ترشيح الحكومة وضبطها على إيقاع الخصاونة

رئيس الوزراء الأردني يتخلى عن أمية طوقان ويحتفظ بمحمد العسيس

العام الماضي حيث تضرر من عمليات العزل العام وإغلاق الحدود والانخفاض الحاد في السياحة أثناء الجائحة. لكن الحكومة وصندوق النقد الدولي يتوقعان ارتدادا بنفس الحجم هذا العام.

ويقول مسؤولون إن التزام الأردن بإصلاحات صندوق النقد الدولي وثقة المستثمرين في المستقبل المتوقع ساعدا البلاد في الحفاظ على تصنيفات سيادية مستقرة في وقت يشهد تراجعاً للأسواق الناشئة الأخرى.

وستسعى حكومة الخصاونة للمضي قدما في تلك الإصلاحات، حيث ما من بديل رغم أن لها لفتها في علاقة بالشعار الأردني الذي بات مستنزفا جراء الأزمة.

ويعتقد أن التعديل الحكومي سيجر معه تعديلات هيكلية أخرى تشمل الديوان الملكي حيث من المرجح دخول مستشارين جدد لضخ دماء جديدة، وإعطاء دفعة لتحسين التعامل مع احتياجات المرحلة.

وكان الملك عبدالله الثاني قد وجه جملة من الرسائل في الأسابيع الماضية عن نيته إحداث تغييرات، ومن بين الرسائل تلك التي وجهها لجهان المخابرات الذي طالبه بالعودة لطاق الصلاحيات التي تعنيه مباشرة.

كورونا وتهدة الغضب من فشل الحكومات المتعاقبة في الوفاء بتعهدات تحقيق الإزهار والحد من الفساد.

الخصاونة حرص على ترشيح الحكومة، بعد الانتقادات التي واجهته، لكن ليس متوقعا حدوث أي تغيير في النسق الحكومي

ويشهد الأردن ارتفاعا في الإصابات منذ قرابة شهرين بسبب سلالة محورة للفايروس أسرع انتشارا، وسط سخط متزايد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والقبول على الحريات العامة بموجب قوانين الطوارئ.

ويأتي التعديل بعد أن أقر البرلمان الأسبوع الماضي ميزانية بقيمة 9.9 مليار دينار (14 مليار دولار) قال العسيس إنها تهدف إلى الحفاظ على الحصافة المالية للمساعدة في ضمان الاستقرار المالي وكبح جماح الدين العام القياسي البالغ 45 مليار دولار.

وشهد الاقتصاد أسوأ انكماش له، ثلاثة في المئة، منذ عشرات السنين

الارتباك في عملية التعليم عن بعد والتعليم الوجاهي والتخبط في قرارات إغلاق وفتح المدارس.

ويقول سياسيون أردنيون إنهم كانوا ياملون في أن يطال التحوير وزير الشؤون السياسية والبرلمانية موسى المعايطة الذي اتسم أداءه بالسلبية في التعامل مع القوى الحزبية.

وشمل التعديل فصل حقيقية العمل عن الدولة لشؤون الاستثمار، وإلغاء الأخيرة مع احتفاظ وزيرها معن القطامين بالحقيبة الأولى (العمل)، وأيضا جرى دمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، في خطوة لم تلق استحسان الكثيرين.

وتقول مصادر مطلعة إن الخصاونة حرص خلال التعديل على الأخذ بالأعتبار ترشيح الحكومة، لاسيما بعد الانتقادات التي تعرض لها جراء عدد الوزراء المعينين، لكن ليس من المتوقع حدوث أي تغيير في النسق الحكومي. وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد عين الخصاونة، الذي تلقى تعليمه في بريطانيا كما أنه دبلوماسي مخضرم سابق ومساعد للقصر، في أكتوبر الماضي لاستعادة ثقة الشعب بخصوص التعامل مع أزمة فايروس

ونال العسيس إشادة صندوق النقد الدولي على تعامله مع الاقتصاد خلال الجائحة كما تفاوض على برنامج مدته أربع سنوات للصندوق بقيمة 1.3 مليار دولار مما يشير إلى الثقة في برنامج الإصلاح بالمملكة.

وطال التعديل وزير التربية والتعليم تيسير النعيمي، الذي واجه انتقادات واسعة خلال الفترة الماضية على خلفية

له على أنه يمنح الخصاونة مجالا أكبر لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. ويرى مراقبون أن التحوير الأبرز كان خروج نائب رئيس الوزراء وزير الدولة للشؤون الاقتصادية أمية طوقان، في المقابل احتفظ الخصاونة بمحمد العسيس، خريج جامعة هارفارد، في منصبه كوزير للمالية.



تعديل فرضته الضرورة أم حسابات الخصاونة

عمان - أجرى رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة الأحد تعديلا وزاريا، في خطوة بدا الهدف منها خلق ديناميكية وتناغم أكبر بين الفريق الوزاري، كما لا يخفى أن بعض الوزراء الذين جرت تحديتهم لا يشاطرون الخصاونة ذات التوجه خصوصا في ما يتعلق بسبل معالجة الوضع الاقتصادي المترنح. وجرى تعيين خمسة وزراء جدد بينهم وزير الداخلية والعدل اللذان أقابلهما الخصاونة الأسبوع الماضي بسبب حضورهما مائدة مطعم في انتهاك لقيود كورونا التي يفترض أنهما مسؤولان عن تطبيقها.

وشكلت إقالة سمير المبيضين وبسام التلهوني الحجة التي وظفها الخصاونة لتبرير التعديل، والذي يأتي بعد خمسة أشهر من تشكيل حكومته. ويقول مراقبون إن هذا التعديل وهو الثاني لا يبدو مقنعا حيث تمت إعادة ثلاثة وزراء سابقين، فضلا عن الاحتفاظ باسماء كانت محل جدل على مدار الفترة الماضية.

وضمت الحكومة الجديدة 28 وزيرا بعد أن كان عددها 31 وزيرا، وتولى فيها العميد مازن عبدالله هلال الفراية، الذي كان مديرا لعمليات خلية أزمة كورونا منصب وزير الداخلية، في تغيير يُنظر